

بورسلي: شركات تعثرت لقلة الحوكمة فيها وشبه انعدام الشفافية.. والنزاهة

خالد كبي

لغنت الدكتوراه أماني بورسلي رئيسة شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية يتوجه إلى وضع معايير خاصة في الحوكمة، علماً أن دول الخليج كافة تطبق تلك المعايير باستثناء دولة الكويت التي لا تتعدى نسبة تطبيق معايير الحوكمة فيها 5 في المائة.

وأشارت بورسلي إلى أن النسبة المذكورة هي من نصيب قطاع البنوك الخاضع لإرشادات وتوجيهات البنك المركزي.

كلام بورسلي جاء أمس في محاضرة نظمها «كابيتال ستاندرز» في فندق جي دبليو ماربوت، لاطلاق مقترح معايير حوكمة الشركات في الكويت.

وفي المحاضرة تحدثت بورسلي قائلة: «أحد أهم الأسباب الرئيسية للآزمة المالية التي عصفت بالقطاع الخاص المحلي

ضعف وقصور ممارسات الحوكمة المطبقة من قبل الشركات العامة المحلية، علاوة على ذلك شهدت المنطقة زيادة

في عدد حالات تعثر الشركات والتي هزت ثقة المستثمرين الأجانب، مما أدى إلى مطالبة

المستثمرين المحليين والأجانب إضافة إلى الجهات الرقابية، الشركات بتبني وتطبيق

مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح، وكانت هذه الأحداث بمثابة تذكير صريح بأهمية

تطبيق الممارسات السليمة لحوكمة الشركات لتعزيز القدرة التنافسية للشركات العاملة في

المنطقة وتعزيز قدرتها على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة لها».

وأضافت بورسلي: «على الرغم من الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط، فإن تبني هذا المفهوم وتنفيذه في

دولة الكويت ما زالوا دون المستوى المطلوب، وبرهنت الأزمة المالية بأن ممارسات الحوكمة المطبقة من قبل الشركات الكويتية، إن وجدت، لم تواكب وتيرة نمو الشركات المنافسة في الأسواق المجاورة والأسواق العالمية».

وقالت بورسلي: «احتلت الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2009 المرتبة الأخيرة، كما تم تصنيف الكويت كواحدة من أقل دول مجلس التعاون في مؤشر الشفافية، ومؤشر سهولة ممارسة الأنشطة التجارية».

وعددت بورسلي سمات الشركات الكويتية قائلة: «هي هيكل ملكية معقد ومدخل، حيث تركز الملكيات الرئيسية بين مجموعات محدودة، وهيكل تنظيمي إداري هرمي ومعقد، تتسم بضعف ممارسات الإفصاح

ومعايير الشفافية، تركز السلطة في أيدي أعضاء مجلس إدارة محددين، بالإضافة إلى ضعف عام في البيئة التشريعية والتنظيمية والرقابية، إلى جانب الوضع السياسي غير

المستقر في البلاد. وتابعت: «تتمثل هذه العوامل عقية

أساسية تشجع دخول الاستثمارات الأجنبية وأمام ثقة المساهمين، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي

على النمو الاقتصادي في البلاد». وأعطى مقترح معايير حوكمة الشركات توصيات خاصة بأفضل

ممارسات الحوكمة لحقوق المساهمين ومنها: ينبغي أن تلتزم الشركات بموجب إجراءاتها

ولوائحها ونظام الحوكمة الخاص بها بمراعاة وتطبيق جميع الحقوق الأساسية للمساهمين التي ينص عليها قانون الشركات والقوانين ذات

العلاقة، كما ينبغي على الشركات أن تضع وتصمم استراتيجية خاصة وفعالة لسياسات التواصل والاتصال بين الشركة ومساهميها.

وأضاف المقترح في توصياته: «يجب أن يتمتع جميع المساهمين في حق الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية وحققهم الخاص بالتصويت على القرارات الأساسية وحق الحصول على الأرباح».

وقدم المقترح بعض التوصيات



«كابيتال ستاندرز»

تطلق خارطة

طريق إلى حوكمة

الشركات

5% فقط من

شركات الكويت

تطبق الحوكمة..

عدة بنوك فقط

لماذا الكويت

متأخرة في مكافحة

الفساد ومراجعة

بمؤشرات

التنافسية؟



الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة لهيكل الملكية ومنها: «الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين الذين يمتلكون أكثر من 5 في المائة، سواء مباشرة أو غير مباشرة، في جدول خاص يحدد مبلغ ونسبة الأسهم المملوكة وفئتها والنسبة المئوية من إجمالي حقوق التصويت».

إلى جانب ذلك الإفصاح بشكل فوري عن أي تغيير يطرأ على ملكية المساهمين بنسبة 2 في المائة أو أكثر.

والإفصاح عن هوية المالك النهائي للعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الشركة والمساهمين الرئيسيين.

وأن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين في الشركات ذات الملكيات المركزية، ولا يشغل

العضو المستقل أي منصب في الإدارة التنفيذية. أما بالنسبة للتوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة للمعاملة العادية للمساهمين، فتتص على

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح

والشفافية ببعض النصائح، وخصص التقرير الإفصاح



• د. أماني بورسلي والخبير ريتشارد ويلسون

ميتسوبيشي تتفوق...

بأعلى قيمة... بأفضل محرك...

والآن... براحة البال على موديلات 2010

أوتلاندر 2010
السطح الشهري ابتداءً من 111 دك.

باجيرو 2010
السطح الشهري ابتداءً من 133 دك.

لانسر EX 2010
السطح الشهري ابتداءً من 77 دك.

جالانت 2010
السطح الشهري ابتداءً من 88 دك.

مجاناً



لطالما كان الأداء الاستثنائي والشكل الأنيق والسعر التنافسي والجودة العالية رديفاً لسيارات ميتسوبيشي. اليوم.. اختر ميتسوبيشي 2010 و سدد بأقساط شهرية مرنة و انعم بجميع المزايا التالية:



Drive@earth

www.autoaimulla.com

• البني، الداني الرابع، 24730733
• الشرق، شارع السور، مقابل حديقة الشهيد، 22445040
• بيت التمويل الكويتي، الشويخ، 24397736
• صناعية الجوار، 24566624



مجموعة المال 1938

فرصة استثمارية عقارية

قطعة أرض بمساحة 620000 متر مربع (620 دونم) في الجمهورية العربية السورية (ريف دمشق) يتوفر فيها آبار مياه وكهرباء شبكة المدينة وتقع على أحد أهم الطرق الرئيسية المستقبلية (طريق السلام) تصلح لإقامة مدينة عصرية متكاملة ضمن قوانين التطوير العقاري.

للاستفسار ومزيد من التفاصيل والمعينة الاتصال بهاتف رقم:

00965 6654 3549

E-mail:

landoffer_org@yahoo.com